

استدراج مقترحات: نطاق العمل

السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين

ضمن نشاطات مشروع:

"دعم الحق في التخطيط والارض في المنطقة "ج"، الضفة الغربية، فلسطين"

إدارة: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) - فلسطين

برنامج الموئل نحو مستقبل حضري أفضل

بالشراكة مع: وزارة الحكم المحلي



دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

بتمويل من: الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

جدول المحتويات

2	1. خلفية عامة
4	2. لمحة عامة
5	3. مجال الاتفاقية
5	4. الأهداف
5	5. المنهجية
8	6. مسؤوليات وزارة الحكم المحلي
8	7. مسؤوليات شركاء التنفيذ
9	8. الجدول الزمني
9	9. المخرجات (التقارير)
10	10. المؤهلات المطلوبة في شريك التنفيذ
9	9. المخرجات (التقارير)
10	10. المؤهلات المطلوبة في شريك التنفيذ
10	11. الملاحق

الاختصارات والتعريفات

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)
نظام قياس مساحة مستخدم في فلسطين ويعادل حالياً 1,000 متر مربع

الموئل
دونم

1. خلفية عامة

إن واقع فلسطين الحالي يتمثل بحالة من التجزئة المتمثلة بالمعوقات الناتجة عن واقع الاحتلال الإسرائيلي والتمويل المقيد والضعيف بسبب معدلات تحصيل هشه للإيرادات، ونظام داخلي معقد لتوزيع الإيرادات بين المؤسسات المحلية والوطنية، والإنفصال السياسي المستمر بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، والاقتصاد الضعيف الذي يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتخطى مستواً هيكلياً محدداً لأنها لا تستطيع الوصول إلى المدخلات الهامة من الموارد الطبيعية وتأمين حرية التنقل للأشخاص والبضائع. بدرجات متفاوتة، فإن العوامل المذكورة أعلاه إما نتجت أو تفاقت بسبب الاحتلال والحصار المستمر لغزة والصراعات المسلحة المتكررة. في هذا السياق المعقد، ركزت وزارة الحكم المحلي والمجتمع الدولي على تعزيز تقديم الخدمات على المستوى المحلي، لتوفير فوائد تنموية ملموسة للمواطنين، وتعزيز قدرتهم على الصمود وكذلك لتعزيز رؤية الهيئات المحلية كمؤسسات حكومية ذات مصداقية. كان التقدم ملحوظاً على الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، ومن الممكن وجود مجالات دعم جديدة محتملة من أجل تعزيز أهداف الديمقراطية المحلية القوية، وترشيد الانقسامات المتعددة داخل قطاع الحكم المحلي، ودعم أهداف بناء الدولة بشكل عام من خلال تعزيز التعاون الوطني والمحلي.

لا تستطيع الحكومة على المستوى الوطني وحدها معالجة مضاعفات معدلات التحضر غير المسبوقة، حيث يعيش 77 في المائة من السكان في المناطق الحضرية (71 في المائة في الضفة الغربية و87 في المائة في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017) بشكل رئيسي في المنطقة "أ" والمنطقة "ب" بحسب تصنيفات اتفاقية أوسلو (1995). هذه الحقيقة تخلق ضغطاً متزايداً على الأراضي والبنية التحتية والموارد. يعيش 8 في المائة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في مخيمات اللاجئين، والتي تتميز بمستويات عالية من قلة التنظيم وتعتبر إلى حد كبير ذات طبيعة حضرية، مما يجعل عدد سكان الحضر الفعلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 85 في المائة، وتعيش نسبة 15 في المائة المتبقية في المناطق الريفية، المشار إليها باسم المنطقة "ج" بحسب تصنيفات اتفاقية أوسلو (1995) (الشكل 1). يشهد التحضر في فلسطين نمواً مطرداً، مدعوماً بمعدلات النمو الديموغرافي المرتفعة والتنمية المركزة مكانياً مع مساحة محدودة للتوسع. مع معدل نمو حضري بلغ 3.2 في المائة في عام 2015، تم تصنيف فلسطين ضمن أعلى 25 في المائة من البلدان المتحضرة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان فلسطين إلى 6 ملايين نسمة بحلول عام 2030، من بينهم 5.3 مليون في المناطق الحضرية. أدت ندرة الأراضي والتجزئة المكانية، إلى جانب النمو الحضري السريع والتنمية غير المتكافئة داخل فلسطين، إلى زيادة الضغط على السلطات المحلية.

تمثل المنطقة "ج" أكثر من 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية وتعتبر حجر الزاوية في إقامة الدولة الفلسطينية، حيث تحتوي على موارد طبيعية وتاريخية قيمة. لا يزال ما يقرب من 300,000 فلسطيني في المنطقة "ج" يواجهون مشاكل تتعلق بالتجزئة الإقليمية والإدارية والقيود التمولية. تتفاقم هذه الظروف بسبب استمرار مصفوفة السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الجدار الفاصل والمستوطنات الإسرائيلية والطرق الاستيطانية والمناطق العسكرية ومناطق إطلاق النار، إلخ. يوجد حالياً 18,711 أمر هدم ضد مبانٍ مملوكة لفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، منها 92.3 في المائة تستهدف المنطقة "ج"، ويستمر هدم المنازل والبنية التحتية. كما يتأثر أيضاً العديد من الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق "أ" و"ب" بتلك الممارسات، حيث لديهم ممتلكات أو مصدر رزق في المنطقة "ج". دون الحصول على إذن تخطيط من السلطات الإسرائيلية، تعتبر السلطات الإسرائيلية البناء من أي نوع في المنطقة "ج" غير قانوني ومن المقرر هدمه.

تشكل الأراضي الخاصة غير المسجلة عقبة أمام عملية التنمية؛ بما أن الخطط المكانية المعدة تميز بين الأراضي العامة والخاصة وتدرج هذه الجوانب في النهج التشاركي، ولكن داخل الأراضي الخاصة، لا تأخذ الخطط بعين الاعتبار قضايا الملكية والتسجيل المحددة. يعد هذا عائقاً أمام تطوير الأراضي نظراً لأن الكثير من المرافق العامة والبنية التحتية ستستخدم حتماً الأراضي الخاصة، مثل الصرف الصحي ومياه الأمطار والطرق الثانوية وفي العديد من المناطق، قد يتطلب عدم توفر الأراضي العامة التعاون بين المالكين من أجل الاستثمارات ذات الحجم الأكبر.

على الرغم من التحديات العديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تنقل مفهوم التحضر المستدام إلى مركز الصدارة في قطاع الحكم المحلي في فلسطين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن فلسطين هي دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، فقد وقعت على أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في أيلول 2015، وبالتالي اعتمدت أيضاً الهدف الحادي عشر - وهو هدف قائم بذاته بشأن المدن، بعنوان "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". وبالتالي، فقد اعترفت فلسطين طوعاً بالتوسع الحضري ونمو المدن كقوة تحويلية للتنمية. بنفس الطريقة، تبنت فلسطين الخطة الحضرية الجديدة في تشرين أول 2016، وبالتالي

¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2020) : بيانات أولية عن حوادث وإخطارات الهدم (غير منشورة)

وافقت مرة أخرى على العمل من أجل مدن أكثر استدامة. تتوافق الخطة الحضرية الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الحادي عشر، كما تحدد الوسائل والأدوات الحاسمة التي يمكن للمدن من خلالها تحقيق الهدف الحادي عشر.

لا يمكن للحكومة المركزية أن تستغل بفعالية الإمكانيات الكامنة في المدن والبلدات التي تتميز بمعدلات فقر عالية، وضعف وصول الأصوات أو الآليات التشاركية لصنع السياسات. لذلك، هناك حاجة إلى منهجيات جديدة للحكومة التشاركية، أو بشكل أكثر تحديداً إلى هرمية إتخاذ القرارات والتشاركية حيث يتم اتخاذ القرارات لأقرب درجة ممكنة من المواطنين المستهدفين. يجب أن يعكس ذلك من خلال تفويض وظائف التخطيط المكاني إلى المستويات الحكومية الأدنى لزيادة كفاءة وفعالية تقديم الخدمات. وهذا يعني تعزيز الروابط الوظيفية والتعاون بين المدن والبلدات الفلسطينية الرئيسية (المناطق الحضرية، في الغالب في المنطقتين "أ" و "ب") مع نقاط القوة التكميلية حتى تصبح أكثر قدرة على المنافسة وبالتالي يمكن مشاركة النمو الاقتصادي بشكل أفضل مع المناطق النائية الريفية، في الغالب في المنطقة "ج". من شأن ذلك أن يساهم في التنمية الاقتصادية الإقليمية التي تشد الحاجة إليها خاصة بعد جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

بالإضافة إلى التبعات الإنسانية وآثار الصحة العامة لجائحة كوفيد-19، فقد أحدثت الأزمة صدمة سلبية للمدن والبلدات الفلسطينية من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضعت على المحك كلاً من: الرفاهية، الوظائف، سبل العيش، مستويات الفقر، الأمن الغذائي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار المالي والمؤسسات. ليس هناك شك في أن حالة طوارئ جائحة كوفيد-19 تهدد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتؤدي إلى تفاقم وتعميق أوجه عدم المساواة والتمييز الموجودة مسبقاً.

في هذا السياق، هناك حاجة لصياغة واعتماد سياسة حضرية وطنية. يُعرّف الموثل (2014) السياسة الحضرية الوطنية بأنها "مجموعة متجانسة من القرارات المستمدة من عملية مدروسة تقودها الحكومة لتنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وهدف مشتركين من شأنه تعزيز التنمية الحضرية التحويلية والإنتاجية والشاملة والمرنة على المدى الطويل". وهي عملية متعددة القطاعات ومتعددة المستويات ومتعددة أصحاب العلاقة وتتمحور حول التنمية البشرية وتهدف إلى تحويل المناطق الحضرية والتجمعات السكنية الأخرى. تعد السياسة الحضرية الوطنية أداة أساسية يمكن للحكومة من خلالها تسهيل أنماط التحضر الإيجابية ويجب أن تكون قادرة على خلق الظروف المواتية من خلال نهج ثلاثي المحاور - الإطار القانوني المناسب، والتمويل للبلديات، والتخطيط والتصميم الذي يوضح التنسيق الأفقي والرأسي. تتطلب القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة التي تظهر في المناطق الحضرية في فلسطين منهجية أوسع للسياسة الحضرية ومستوى أعلى من التنسيق الرأسي والأفقي، فضلاً عن الشراكات الإبداعية خارج القطاع العام. على هذا النحو، فإن قيمة السياسة الحضرية الوطنية ليست فقط في المنتج نفسه، ولكن أيضاً في العملية التي يمكن أن تتيح البيئة لاتخاذ قرارات مدروسة ودعمها من قبل طبقات مختلفة من المجتمع الفلسطيني.

يهدف المشروع إلى دعم صياغة السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين المستقلة ضمن حدود عام 1967 مع أحكام للربط بين الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة في إطار المخطط الوطني المكاني لفلسطين. تم إعداد عملية صياغة المخطط الوطني المكاني بتنسيق من وزارة الحكم المحلي، في إطار عمل واسع متعدد القطاعات، يجمع وزارات تنفيذية إضافية كأطراف فاعلة رئيسية، بما في ذلك وزارة النقل، ووزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، إلخ. وتحديد أحكام للمشاركة المباشرة من عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية الإضافية في الحكومة والمجتمع المدني لضمان حوار تشاركي حقيقي في جميع مراحل العملية. تهدف السياسة الحضرية الوطنية إلى تقييم السيناريوهات الممكنة والمرغوبة، من حيث عمليات التحول الاقتصادي، للأهمية النسبية المتغيرة للقطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعملية التحضر الوشيك للطلب المتزايد المتوقع على الإسكان والخدمات وما إلى ذلك. ستدعم السياسة الحضرية الوطنية الوزارات القطاعية في برمجة الاحتياجات باستقلالية وإنتاج خطط قطاعية وفقاً لذلك. سيتم بعد ذلك بذل جهد جماعي لترجمة التحليل والتركيز الاستراتيجي المعتمد على بُعد مكاني، مما يساهم في تكوين مرجعية لفلسطين على النحو المتوخى في إطار المخطط الوطني المكاني. يعد التحليل القطاعي لآليات التأهب المطلوبة وإصلاح القطاع ذي الصلة هو أحد النتائج المرجوة من السياسة الحضرية الوطنية. يعد برنامج المشاورات العامة الذي يشمل التجمعات، بما في ذلك النساء والشباب على المستوى المحلي، أداة رئيسية لمنهجية السياسة الحضرية الوطنية. وبشكل أكثر وضوحاً، سيدعم المخطط الوطني المكاني عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية والعكس صحيح.

سيدعم الموثل وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي، تحت إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي: "دعم الحق في التخطيط والارض في المنطقة "ج"، الضفة الغربية، فلسطين"، جهود إعداد واعتماد سياسة حضرية وطنية لدولة فلسطين.

2. لمحة عامة

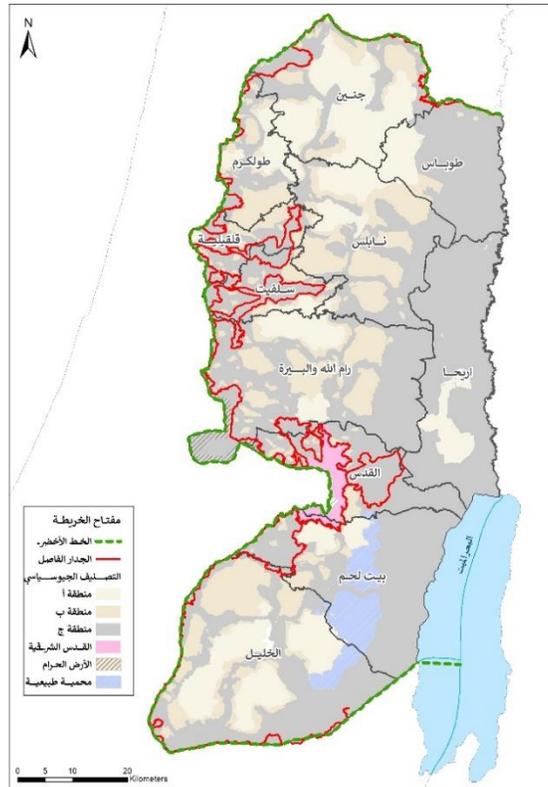
الضفة الغربية

تبلغ المساحة الإجمالية للضفة الغربية 5,661 كم²، ويسكنها حوالي 2.9 مليون نسمة (49 في المائة إناث)، 71 في المائة منهم يعيشون في المناطق الحضرية، 24 في المائة في المناطق الريفية، و 5 في المائة في مخيمات اللاجئين. مقارنة بالمعدلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والبالغه 77 في المائة و 15 في المائة و 8 في المائة يقيمون في المناطق الحضرية والريفية ومخيمات اللاجئين على التوالي. تشكل مساحة المنطقة المبنية الإجمالية 5 في المائة من الضفة الغربية.

تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق جغرافية سياسية مختلفة وفقاً لاتفاقات أوسلو المؤقتة لعام 1995. المنطقة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وتغطي 3,456,440 دونماً من الأراضي، أي حوالي 60 في المائة من الضفة الغربية. تخضع المنطقة "ب" للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية وللسيطرة الأمنية للسلطات الإسرائيلية، وتغطي 1,035,375 دونماً من الأراضي، أو 18 في المائة من الضفة الغربية. أما المنطقة "أ" وهي تحت السيطرة الإدارية والأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية، وتغطي 1,004,805 دونماً من الأراضي، أو 17 في المائة من الضفة الغربية. هناك حوالي 200 مستوطنة إسرائيلية غير شرعية في الضفة الغربية و 220 بؤرة استيطانية. وتبلغ المساحة الإجمالية التي تحتلها المستوطنات الإسرائيلية 188,266 دونماً، أي حوالي 3 في المائة من مساحة الضفة الغربية. يبلغ طول الجدار الفاصل في الضفة الغربية 767 كم، ويعزل حوالي 733,696 دونماً من الأراضي أو 13 في المائة من مساحة الضفة الغربية، حيث يتأثر أكثر من 78 تجمعاً فلسطينياً بالجدار.

قطاع غزة

تبلغ المساحة الإجمالية لقطاع غزة 365 كم²، ويقطنها حوالي 1.9 مليون نسمة (49.3 في المائة إناث)، 87 في المائة منهم يعيشون في المناطق الحضرية و 13 في المائة في المخيمات. وتشكل مساحة البناء الإجمالية 46.5 في المائة من مساحة قطاع غزة. على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في عام 2005، فإن السلطات الإسرائيلية تحتفظ بالسيطرة المباشرة على المجال الجوي والبحري لقطاع غزة، بالإضافة إلى ستة من المعابر البرية السبعة لقطاع غزة. وتحتفظ قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق دخول قطاع غزة بجيشها والإبقاء على منطقة عازلة بعرض 300 متر تقريباً مع قطاع غزة و 6 أميال بحرية في البحر الأبيض المتوسط.



الشكل 1: خارطة الضفة الغربية

3. مجال الاتفاقية

يسعى الموثل إلى تحديد وإبرام اتفاقية تعاون مع واحدة أو أكثر من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية والمؤسسات الأكاديمية ذات الخبرة والقدرات التقنية والموارد اللازمة لدعم صياغة سياسة حضرية وطنية. عملية الاختيار والمتطلبات موضحة في الملحق 1. المجال الرئيسي لاتفاقية التعاون هو إجراء مشاورات مع أصحاب العلاقة الرئيسيين والشركاء كجزء من عملية صياغة السياسة الحضرية الوطنية مبنية على التشخيص الأولي. يجب أن تتضمن العملية منهجية تشاركية شاملة، وحماية جميع الحقوق التي تشمل حقوق السكن والأرض والملكية. يشمل العمل مشاورات عبر التقييمات الجيوسياسية في المناطق "أ"، "ب"، "ج"، القدس الشرقية وقطاع غزة، ويتضمن مشاورات مع الفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما التجمعات البدوية والرعوية.

من خلال السياسة الحكومية، ولا سيما مع السياسة الحضرية، فإن الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى لديها الفرصة لتحديد الأهداف المشتركة، والمزامنة والمواءمة مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، وخطط العناقيد الاقتصادية للمحافظات، الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، والعمل بالطريقة الاستباقية والمنسقة اللازمة من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحضر واتخاذ خطوات للحد من التحديات التي يخلقها التحضر أيضاً. يمكن أن تكون السياسة الحضرية الوطنية أداة لتعزيز نهج المصفوفة - تقليل الاحتياجات الإنسانية، وتسريع التنمية، وبناء السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4. الأهداف

إن الهدف العام من السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين هو تبني الرؤية والأهداف والمبادئ للتنمية الحضرية، بالإضافة إلى التزام المؤسسات الحكومية بتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين على مدى السنوات العشر القادمة.

كما تشمل الأهداف التفصيلية، من بين أمور أخرى:

- تقييم وتحديد أولويات خيارات السياسة للتنمية الحضرية المستدامة في فلسطين على أساس مرحلة الجدوى بما في ذلك التعريف الحضري الذي يتكون من تقييم سريع وموجه نحو العمل للظروف الحضرية في فلسطين؛

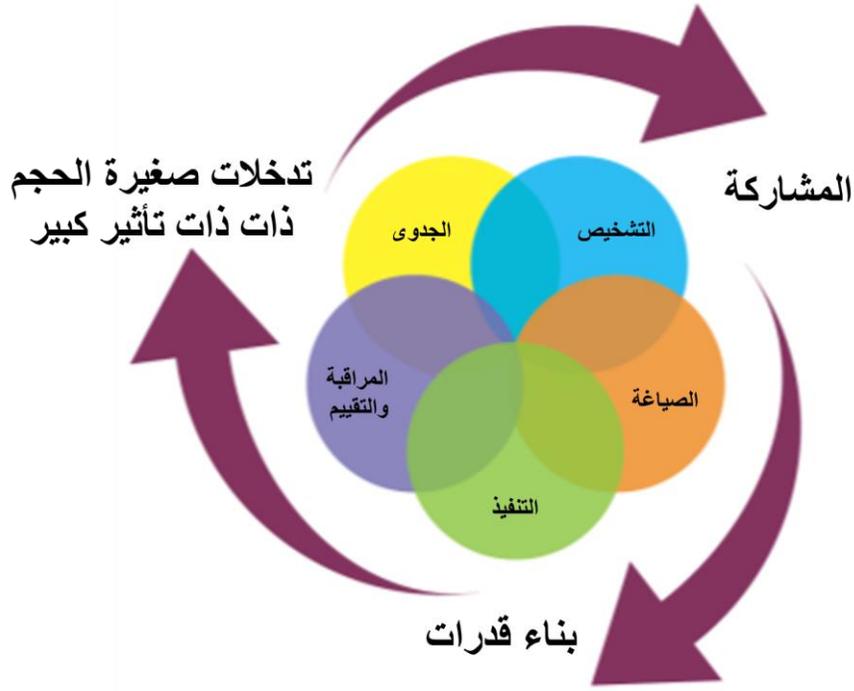
- وضع خطة تنفيذ استراتيجية تشمل التنفيذ، الرصد، التقييم، تنمية القدرات وحشد الموارد؛

إن إعداد السياسة الحضرية الوطنية هو عبارة عن مجموعة من العمليات والمنتجات والنتائج. يتم تقديم العمليات أدناه في قسم المنهجية (رقم 7). المنتج عبارة عن وثيقة أو مجموعة من الوثائق التي تحدد الرؤية والمبادئ للتنمية الحضرية في فلسطين. من حيث النتائج، تسعى السياسة الحضرية الوطنية جاهدة لتحقيق رفاهية أفضل للجميع لضمان أن لا يتخلف أحد عن الركب، مع التركيز على توطين وتحقيق الهدف الحادي عشر في فلسطين بما في ذلك صياغة سياسة حضرية وطنية شاملة تعتمد على نهج قائم على الحقوق. على الرغم من أن التحضر المتناغم يواجه العديد من التحديات، إلا أنه يظل قوة تحويلية رئيسية لتمكين بيئة مواتية للتنمية المستدامة ولتحقيق الخطة الحضرية الجديدة في المدن الفلسطينية. إن تحقيق الهدف الحادي عشر في المدن الفلسطينية سيوفر الحق في السكن اللائق كجزء من الحق في مستوى معيشي لائق دون تمييز. كما تضمن الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي وبأسعار معقولة، فضلاً عن المساواة في حصول الجميع على السلع والخدمات العامة التي تشمل الأمن الغذائي والتغذية الكافية والرعاية الصحية الجيدة والتعليم والبنية التحتية المرنة ووسائل النقل التي تسمح بالتنقل السلس، توفير الطاقة الكافية، وجودة الهواء التي تكون خالية بشكل معقول من التلوث. تحتاج المدن إلى السماح بالمشاركة المدنية وتعزيز التماسك الاجتماعي والإدماج؛ تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والفعالة، والمساواة في الحقوق في جميع المجالات، والقيادة في جميع مستويات صنع القرار. يجب على المدن الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من مخاطر الكوارث، وضمان أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً ومستداماً، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وضمان حماية وحفظ واستعادة وتعزيز النظم البيئية الداخلية والمحيطية بها، بما في ذلك القواطع الطبيعية والتنوع الحيوي.

5. المنهجية

تتكون عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية بشكل أساسي من خمس مراحل: الجدوى، والتشخيص، والصياغة، والتنفيذ، والمراقبة والتقييم، وثلاث ركائز، وهي: المشاركة، وتنمية القدرات، وتدخلات صغيرة الحجم ذات تأثير ملموس على السياق الحضري، وتصميم السياسات بشكل دوري (الشكل 2).

تعد السياسة الحضرية الوطنية إلى حد كبير عملية تقودها الحكومة والتي يجب أن توفر خطة لتحديد المشكلات و/أو الفرص، وإنشاء الأهداف، وتفويض الأدوار، والقدرة على مراقبة وتقييم نجاح السياسة. يرجى الرجوع لمنشور الموثل لعام (2015). السياسة الحضرية الوطنية: إطار إرشادي لمزيد من التفاصيل حول مختلف المراحل والركائز.



الشكل 2: دورة السياسة الحضرية الوطنية
المصدر: الموئل (2015). السياسة الحضرية الوطنية: إطار إرشادي، ص. 10.

خلال هذا المشروع سيتم النظر في المراحل التالية من السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين.

1. مرحلة الجدوى: هذه المرحلة ضرورية لتحديد جدوى السياسة الحضرية الوطنية مع توفير إطار العمل والتوجيه لتطويرها وتنفيذها. وهي ضرورية لاتخاذ قرارات سليمة وتحديد الاتجاهات. خلال مرحلة الجدوى، يتم تحديد المشاكل والتحديات مع تطوير وتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. هناك تسع وظائف ذات أولوية لمرحلة الجدوى، وهي: بناء توافق وطني؛ تحديد الأساس المنطقي للسياسة الحضرية الوطنية وتعريف القيود؛ تحديد دور المؤسسات الحكومية على المستوى الوطني؛ تحديد دور وسائل الإعلام؛ تحديد دور المؤسسات الإقليمية على مستوى المحافظات؛ إشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية؛ تحديد دور أصحاب العلاقة الآخرين؛ تطوير خارطة طريق (استراتيجية أو خطة)؛ وتطوير استراتيجية التخفيف من المخاطر.

2. مرحلة التشخيص: توفر هذه المرحلة فهماً مفصلاً للسياق المحلي، ومشاكل السياسات والفرص، وتوضح أهداف السياسة، وتوضح أصحاب العلاقة الرئيسيين. تركز مرحلة التشخيص الأولى للسياسة الحضرية الوطنية بشكل أساسي على العناصر المهمة التالية: محركات التحضر، والاتجاهات والتوقعات، والتشريعات واللوائح الحضرية، والتخطيط الحضري، والإسكان، والبنية التحتية والخدمات الأساسية، والاقتصاد الحضري والتمويل البلدي، والشبكة الحضرية وغيرها من القضايا الاستراتيجية. تقع كل هذه العناصر في تقاطع الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والقضايا المتعلقة بأركان التحضر المستدام.

3. مرحلة الصياغة: تسمح هذه المرحلة بمعرفة ما سيحدث بين تعريف مشكلة (مشاكل) السياسة وتحقيق هدف السياسة، وهي مرحلة يتم فيها تقييم خيارات السياسة والأهداف.

4. مرحلة التنفيذ: خلال هذه المرحلة، سيتم ترجمة اقتراح السياسة والخطة المكتملة خلال مرحلة الصياغة إلى بنود قابلة للتنفيذ. تضمن هذه المرحلة أيضاً أن جميع أصحاب العلاقة لديهم القدرات (البشرية والمالية والمؤسسية) لتنفيذ السياسة كما هو مخطط لها.

5. مرحلة المراقبة والتقييم: لا يمكن اعتبار هذه المرحلة بأنها الأخيرة في السياسة الوطنية الحضرية، فيجب إجراء المراقبة طوال فترة تنفيذ السياسة. التقييم هو فرصة لمراجعة المكاسب المحققة وتقييم أي أوجه قصور. يمكن للدراسات المستفاد من تقييم النتائج والعملية الحصول على تغذية راجعة في دورة السياسة وتعزيز تصميم سياسة بشكل دوري.

الجدول 1: مصفوفة المخرجات والمسؤوليات الرئيسية - مراحل الجدوى والتشخيص الأولي والصبغة

المرحلة	المخرجات الرئيسية	المسؤوليات	الإطار الزمني
الجدوى	<p>1. استراتيجية الاتصال تعد خطة الاتصال مكوناً أساسياً في السياسة الحضرية الوطنية حيث تحتوي على رسالة السياسة بأكملها مختزلة بطريقة يجب أن يفهمها جمهور مستهدف معين (بحد أقصى 10 صفحات)</p> <p>2. ورقة النقاش تهدف ورقة النقاش إلى تحديد التحديات، التوجهات والأولويات، وقد تعكس وجهات نظر مختلفة ولكن يجب أن توفر معلومات متوازنة وقائمة على الحقائق حول السياسة الحضرية الوطنية. كما يجب أن تسلط الضوء على النتائج العامة وتحدد احتياجات البحث حول التنمية الحضرية في فلسطين (بحد أقصى 5 صفحات)</p> <p>3. دراسة الجدوى تعد دراسة الجدوى عنصراً حاسماً في صياغة السياسات وهي وثيقة عمل فنية لتقييم السياسة. حيث ستثري الحوار بين الحكومة وأصحاب العلاقة. وسينصب التركيز هنا على ملف التعريف الحضري الذي يتكون من تقييم أولي وفعال للظروف الحضرية، مع التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية، وثغرات القدرات والاستجابات المؤسسية القائمة على المستويين الإقليمي والوطني. يجب أن يوفر ملف التعريف الحضري أيضاً معلومات عن الاتجاهات الحضرية التي يمكن أن توجه السياسات الحضرية وتحديد الاحتياجات الحضرية (كحد أقصى 15 صفحة)</p> <p>4. التحليل السياسي الاقتصادي يركز التحليل السياسي الاقتصادي في المقام الأول على تحديد العقبات والقيود التي تعترض العمليات السياسية، ولكن يمكن استخدامه أيضاً لتحديد فرص الاستفادة من تغيير السياسات ودعم الإصلاح، ويمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تخفيف المخاطر وضمان تجنب صانعي السياسات للممارسات الضارة (كحد أقصى 5 صفحات)</p>	<p>الفريق الاستشاري</p> <p>الفريق الاستشاري</p> <p>الفريق الاستشاري</p> <p>الفريق الاستشاري</p>	4 أشهر
التشخيص الأولي	<p>1. المنطق والرؤية ويغطي الأساس المنطقي للسياسة الحضرية الوطنية، هدفها / غرضها، رؤيتها، قيمها ومبادئها التي تقوم عليها (كحد أقصى 5 صفحات)</p> <p>2. إطار التقييم (كحد أقصى 20 صفحة)</p> <p>2.1. التشريعات الحضرية (تنظيم الأراضي؛ وظائف ومسؤوليات الهيئات المحلية؛ حماية الأماكن العامة؛ وتنظيم حقوق البناء)</p> <p>2.2. التخطيط والتصميم الحضري (التسلسل الهرمي لمستويات التخطيط؛ أدوات التنفيذ وقابلية الإنفاذ؛ البنية التحتية والخدمات الأساسية - المياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والمواصلات وإدارة النفايات وغيرها)</p>	<p>وزارة الحكم المحلي</p> <p>الفريق الاستشاري</p>	4 أشهر

		<p>2.3. الاقتصاد الحضري والتمويل البلدي (التنمية الاقتصادية المحلية، وأنظمة تقاسم قيمة الأراضي)</p> <p>3. مقترحات وتوصيات للعمل وخارطة طريق (كحد أقصى 5 صفحات)</p> <p>4. تنمية القدرات والاستشارات مع أصحاب العلاقة الرئيسيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة (بحد أقصى 100 مشارك)</p>	
	<p>الفريق الاستشاري</p> <p>الفريق الاستشاري</p>		
4 أشهر	<p>وزارة الحكم المحلي</p> <p>الفريق الاستشاري</p> <p>الفريق الاستشاري</p>	<p>1. إنشاء آلية مؤسساتية وتنسيقية لدعم صياغة السياسة الحضرية الوطنية (سيتم إنشاء اللجنة التنسيقية وفريق العمل)</p> <p>2. إعداد المسودة الأولى للسياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك الخيارات السياسية (بحد أقصى 30 صفحة)</p> <p>3. مراجعة وتبني السياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك خطة العمل (التنفيذ، والرصد، والتقييم، وتنمية القدرات، وحشد الموارد)</p>	الصياغة

6. مسؤوليات وزارة الحكم المحلي

سيقدم فريق الموئل فريق وزارة الحكم المحلي فيما يلي:

- التنسيق مع الشركاء الرئيسيين، وخاصة مكاتب المحافظين، والهيئات المحلية ذات الصلة من خلال وزارة الحكم المحلي لإطلاق عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية
- توفير أحدث صور جوية متوفرة من خلال وزارة الحكم المحلي لاستخدامها في تحليل البيانات
- المشاركة في الاجتماعات وورش العمل والمساعدة في حشد أصحاب العلاقة في المشروع في الأنشطة المختلفة
- الالتزام بالجدول الزمني والكادر الفني الذي سيتم تعيينه للمساهمة في إنجاز المشروع

سوف يلتزم الموئل بناءً على توصية من الاتحاد الأوروبي بدفع الالتزامات المالية على النحو المحدد في اتفاقية التعاون الموقعة بين الموئل المؤسسات المختارة كشركاء التنفيذ.

7. مسؤوليات شركاء التنفيذ

يتمحور عمل الشركاء المنفذ حول توفير الدعم الفني لعملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين، بما في ذلك مراحل الجدوى والتشخيص الأولي والصياغة.

سيقوم الشركاء المنفذ، بشكل رئيسي، بأداء المهام الرئيسية التالية - انظر الجدول 1 أدناه للمعلومات التفصيلية:

- قيادة إعداد السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين بطريقة تشاركية وتقديم الدعم الفني لعملية المصادقة عليها
- استناداً إلى منهجية العمل والتقرير الأولي المتفق عليه، سيعمل الشركاء المنفذ على تحديد أصحاب العلاقة الرئيسيين والعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأطراف والمؤسسات ذات الصلة، وبشكل أساسي: وزارة الحكم المحلي وممثلهم وجميع الشركاء من الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني
- المساهمة في تنمية القدرات والدعم الفني لأصحاب العلاقة والشركاء المعنيين، وخاصة أعضاء فريق العمل الذي سيتم تشكيله
- المشاركة في تنظيم وإدارة الاجتماعات وورش العمل مع أصحاب العلاقة وعرض التقدم على اللجنة التنسيقية التي سيتم تشكيلها
- المساهمة في تنفيذ خطة الحشد والمناصرة بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي بهدف زيادة الوعي بعملية السياسة الحضرية الوطنية من خلال الكتيبات والندوات في الإذاعة والتلفزيون ومنصات التواصل الاجتماعي والمراكز المجتمعية، إلخ

- إعداد التقارير والوثائق؛ تقرير أولي يحدد خطة العمل التفصيلية، مذكرة السياسة الحضرية الوطنية، وورقة نقاش ودراسة جدوى (ملف تعريف حضري) وتشخيص أولي وإطار عمل للتقييم ومقترحات وتوصيات للعمل وتقارير بناء القدرات والوثيقة النهائية للسياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك خطة التنفيذ

8. الجدول الزمني

- أ. الالتزام بالجدول الزمني: على الشريك المنفذ الالتزام بتقديم خطة عمل مفصلة تتماشى مع جدول زمني مفصل يحدد جميع الأنشطة والمخرجات وورش العمل والمشاورات العامة، وذلك في غضون أسبوعين من توقيع اتفاقية التعاون وبعد التشاور مع الممثل.
- ب. يلتزم الطرفان بالجدول الزمني المقترح أدناه والذي يجب ألا يتجاوز 12 شهراً مع القدرة على توفير فرق عمل موازية لتسريع العمل إذا استدعت الظروف ذلك:

الإطار الزمني												المرحلة
الشهر 12	الشهر 11	الشهر 10	الشهر 9	الشهر 8	الشهر 7	الشهر 6	الشهر 5	الشهر 4	الشهر 3	الشهر 2	الشهر 1	
												الجدوى
												استراتيجية التواصل
												ورقة النقاش
												التحليل السياسي الاقتصادي
												دراسة الجدوى (ملف التعريف الحضري)
												التشخيص الأولي (يشمل تنمية القدرات والاستشارات)
												المنطق والرؤية
												إطار التقييم وجمع البيانات وتحليل التحديات الرئيسية
												المقترحات وخارطة الطريق
												الصياغة
												إنشاء الآلية المؤسسية
												المسودة الأولى من السياسة الحضرية الوطنية
												التحقق وثيقة السياسة الحضرية الوطنية النهائية، بما في ذلك خطة العمل

9. المخرجات (التقارير)

- يجب على الشريك المنفذ تقديم جميع المستندات المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية، إضافة إلى المخرجات التي تكون مشروطة بالدفعات (الملحق 2)، وفقاً للجدول أدناه:

جدول المخرجات		
الرقم	التقرير	تاريخ التسليم (من توقيع العقد)
1	التقرير الأولي - خطة العمل واللوجستيات الميدانية (الجدول الزمني والاستعدادات اللازمة كما هو منصوص في المنهجية)	0.5 شهر
2	استراتيجية الاتصال	1 شهر
3	ورقة النقاش	شهرين
4	التحليل السياسي الاقتصادي	3 أشهر
5	دراسة الجدوى (ملف التعريف الحضري)	4 أشهر
6	إطار التقييم - التشريعات الحضرية، التخطيط الحضري والتصميم، الاقتصاد الحضري والتمويل البلدي	7 أشهر
7	وثائق التشخيص وتشمل: المقترحات، توصيات العمل وخارطة طريق	8 أشهر
8	المسودة الأولى للسياسة الحضرية الوطنية	9 أشهر
9	المسودة النهائية للسياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك خطة العمل	12 شهراً

10	تنمية القدرات والمشاورات مع أصحاب العلاقة، قبل كل المخرجات المذكورة أعلاه (12 جلسة على الأقل، تغطي الأراضي الفلسطينية المحتلة)	خلال أسبوعين من عقد ورشة العمل، بناء على الأهداف/الإنجازات المرحلية/ على أساس شهري
		12 شهراً

يجب تسليم جميع المخرجات والمستندات، بما في ذلك الخرائط، كنسخة إلكترونية واحدة (PDF)، ونسختين ورقيتين باللغة العربية، بالإضافة إلى ملف إلكتروني مفتوح المصدر: Excel، Word وما إلى ذلك (ملفات shapaefiles لخرائط GIS) للخرائط أو الجداول، إلخ.

10. المؤهلات المطلوبة في شريك التنفيذ:

1. يجب أن يكون الشريك المنفذ منظمة غير ربحية مسجلة، أو مؤسسة أكاديمية لديها خبرة ذات صلة في السياسات العامة والحضرية، وحشد المجتمع، والمساواة بين الجنسين، والحكم المحلي. يتم تشجيع الشركاء المنفذين على الدخول في شراكات مع مؤسسات من القطاع الخاص التي لديها الخبرة ذات الصلة.
2. يجب أن يوفر الشريك المنفذ فريقاً متعدد التخصصات لمعالجة وإنجاز المهام المطلوبة. يجب أن يحمل أعضاء الفريق شهادات جامعية وخبرة عملية ومهارات في التخطيط الوطني وتنمية المجتمع والسياسة العامة، بالإضافة إلى مهارات الاتصال الممتازة والإلمام والخبرة في حشد المجتمع وتحفيزه على الأنشطة المجتمعية التشاركية، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار ضمان المشاركة حسب النوع الاجتماعي.
3. يُطلب من الشريك المنفذ توفير الكادر المطلوب وفقاً للجدول التالي، بالإضافة إلى إرفاق السير الذاتية للكادر المقترح، إلى جانب التزامهم الموقع بالمشاركة في المشروع.

الكادر المطلوب للتنفيذ		
الرقم	الدرجة والتخصص الأكاديمي	عدد سنوات الخبرة الفعلية في المجال
1	رئيس الفريق - خبير سياسات عامة وجيوسياسية	أكثر من 15 سنة
2	خبير حكم محلي وتنمية القدرات	أكثر من 10 سنوات
3	خبير تخطيط مكاني	أكثر من 10 سنوات
4	خبير اجتماعي اقتصادي	أكثر من 10 سنوات
5	خبير بيئي	أكثر من 5 سنوات
6	آخريين: أي تخصصات مطلوبة حسب طبيعة المناقشات التخصصية	غير محدد

4. يجب على الشريك المنفذ تقديم جدول زمني للطاقتين الفني والمهام والأنشطة المقترحة لكل فرد من الطاقم، مع الأخذ في الاعتبار تناسب خبرتهم وتخصصهم مع المهام المقترحة لهذا الغرض. حسب الملحق رقم (3) - استمارة الأنشطة والمهام للشريك المنفذ.
5. لا يحق للشريك المنفذ استبدال أي عضو من أعضاء الفريق المقترح إلا بعد تقديم طلب رسمي والحصول على موافقة خطية من الموئل على ذلك، طالما تم استبدال العضو بشخص له نفس الكفاءة والخبرة أو أكثر. مع الأخذ في الاعتبار أن الشريك المنفذ ملزم بتقديم خطاب مكتوب من الشخص الذي يتم استبداله يفيد بموافقتهم/موافقتها عليها مع توضيح الأسباب.

11. الملاحق

- 1) التقييم الفني والمالي
- 2) جدول الدفعات
- 3) نموذج الأنشطة والمهام للشريك المنفذ
- 4) نموذج العرض المالي

الملحق (1): التقييم الفني والمالي

يجب على المنظمات تقديم عروض فنية ومالية بشكل منفصل على شكل نسخ إلكترونية موجهة لصالح الموئل (في وثيقتين منفصلتين معنوتين بوضوح) على العنوان: unhabitat-palestine@un.org وحتى موعد أقصاه 14 آذار 2021. كما ويجب تقديم العرض المالي في وثيقة منفصلة.

- يتعين على المؤسسات تقديم ما يلي للتقديم الفني
- نسخة طبق الأصل من شهادة التسجيل الأصلية
- نسخة طبق الأصل من إثبات أن المؤسسة غير الربحية
- نسخة من الدستور أو النظام الداخلي
- الهيكل التنظيمي وخبرة ومؤهلات الموظفين الفنيين الرئيسيين ومرافق البنية التحتية للمؤسسة، مع الإشارة أن المؤسسات التي تقودها النساء ستحصل على نقاط أعلى
- وثيقة المشروع والجدول التنفيذي لتشمل التحليل التفصيلي للمشروع الذي سيتم تنفيذه والمنهجية والنهج، مع الإشارة أن المؤسسات التي تعين النساء للكادر المطلوب لتنفيذ لعمل ستحصل على نقاط أعلى

- يتعين على المنظمات تقديم ما يلي للتقديم المالي
- نسخة طبق الأصل من التدقيق المالي الأصلي لآخر سنتين
- نسخة طبق الأصل من البنك تبيين اسم البنك وعنوانه ورقم الحساب، إلخ
- خطاب موقع يفيد بالموافقة على **شروط نموذج الشروط العامة للأمم المتحدة** ، **اتفاقية التعاون**، ويؤكد صلاحية العرض المالي لمدة 90 يومًا
- العرض المالي بعملة الدولار الأمريكي (USD)

- يتكون التقييم الفني والمالي من أربع مراحل:
- المرحلة 1: تقييم المعايير التقنية الإلزامية للأقسام الثلاثة بمعيار يحقق/ لا يحقق. ستنتقل فقط المؤسسات المعنية الحاصلة على درجة "يحقق" في جميع المعايير الإلزامية إلى المرحلة التالية وعندئذ سيتم التقييم وفقًا لمعايير مقياس النقاط
- المرحلة 2: تقييم الأقسام التقنية الثلاثة مقابل معايير مقياس النقاط. فقط المؤسسات المعنية الحاصلة على 1000/500 نقطة أو أكثر والناجحة بجميع الأقسام ستنتقل إلى المرحلة التالية من التقييم المالي
- المرحلة 3: تقييم المعايير المالية الإلزامية بمعيار يحقق/ لا يحقق. ستنتقل فقط المؤسسات المعنية الحاصلة على درجة "يحقق" في جميع المعايير الإلزامية إلى المرحلة التالية وعندئذ سيتم تقييم العرض المالي
- المرحلة 4: تقييم العرض المالي مقارنةً بأقل عرض مؤهل تم تلقيه

- يشمل التقييم الفني ثلاث أقسام وهي:
- القسم الأول: مؤهلات المنظمة وقدرتها وخبراتها
- القسم الثاني: موائمة خطة ومنهجية وآلية العمل المقدمة للشروط المرجعية للمشروع
- القسم الثالث: مؤهلات وكفاءة الكادر المقترح من قبل المؤسسات المعنية للقيام بانجاز المطلوب

بعد الانتهاء من التقييم الفني سيتم إجراء التقييم المالي وفق الآتي:

- سيتم احتساب 65 بالمئة على التقديم الفني و35 بالمئة على العرض المالي.
- سيتم فتح العروض المالية المقدمة من المؤسسات المعنية التي بلغت مجموع نقاط تقييمها الفني: **500 / 1000 نقطة أو أكثر**، والناجحة بجميع الأقسام، أما المؤسسات المعنية التي كانت مجموع نقاط تقييمها الفني اقل من 500 نقطة أو غير ناجحة بأحدى الأقسام، فسوف يتم استبعادها وستعاد إليهم العروض المالية مغلقة.
- سيتم احتساب نقاط التقييم المالي لكل متقدم تم فتح عرضه المالي وفقًا للصيغة التالية:
- نقاط التقييم المالي للمؤسسة المعنية = أكبر عدد ممكن من النقاط / اقل الأسعار * السعر المقدم من المؤسسة المعنية
- سيتم جمع نقاط التقييم الفني والتقييم المالي لكل المؤسسات المعنية التي لم تستبعد، ثم سيتم إحالة اتفاقية التعاون على المؤسسات المعنية صاحبة أعلى مجموع لنقاط التقييم المالي والفني وبحسب ما يرتئيه الممثل.

الملحق (2): جدول الدفعات

- سيتم صرف الدفعات المتعلقة بإعداد السياسة الحضرية الوطنية للفريق الاستشاري بناءً على ما يلي:
- الدفعة الأولى: 25 في المائة من قيمة العقد بعد تقديم التقرير الأولي، وموافقة الممثل
- الدفعة الثانية: 25 في المائة من قيمة العقد بعد تقديم أجندة السياسة الحضرية الوطنية وورقة النقاش، وموافقة الممثل
- الدفعة الثالثة: 25 في المائة من قيمة العقد بعد تقديم إطار التقييم، والمقترحات، وموافقة الممثل
- الدفعة الرابعة والأخيرة: 25 في المائة من قيمة العقد بعد تقديم أجندة السياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك خطة العمل، وموافقة الممثل.

يجب على الفريق الاستشاري تقديم جميع المخرجات على النحو المبين في القسم 9 وكما سيتم الاتفاق عليه في خطة العمل المدرجة في التقرير الأولي

الملحق (3): نموذج الأنشطة والمهام للفريق الاستشاري

الرقم	الاسم	مجال الخبرة / التخصص	عدد سنوات الخبرة	الأنشطة والمسؤوليات	أيام العمل		
					المكتب	المجال	المجموع
1							
2							
..							

الملحق (4): نموذج العرض المالي

الرقم	النفقات	الوحدة	عدد الوحدات	سعر الوحدة (دولار أمريكي)	التكاليف (بالدولار الأمريكي)
1	الموارد البشرية				
1.1	الطاقم الإداري				
1.1.1		شهرياً			
1.1.2		شهرياً			
1.1.3		شهرياً			
1.2	الطاقم الفني				
1.2.1		شهرياً			
1.2.2		شهرياً			
1.2.3		شهرياً			
	المجموع الفرعي للموارد البشرية				
2	المكتب والمعدات				
2.1		شهرياً			
2.2		شهرياً			
2.3		شهرياً			
	المجموع الفرعي للمكاتب والمعدات				
3	النفقات الأخرى والخدمات				
3.1		سعر موحد			
	المجموع الفرعي للنفقات الأخرى				
4	التدريب/التوعية/حشد ومناصرة				
4.1					
	المجموع الفرعي للتدريب والتوعية				
	المجموع الكلي				

نهاية نطاق العمل